**الفصل الاول**

**المبحث الأول: منهجية البحث**

**أولا : مشكلة البحث**

تتلخص مشكلة البحث في أن التحديات التي تواجه قطاع التامين في العراق تحول دون انتشار ثقافة التامين في العراقي ثانيا : أهمية البحث شبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ثقافة التأمين وأهم التحديات التي تواجهها في العريق ووضع الحلول المناسبة للتغلب على هذه التحديات، ويمكن توضيح أهمية البحث بما يأتي : الدراسة واقع التامين في العراق. 2- معرفة وتشخيص مدى تأثير التحديات على قطاع التامين في العراقي.

**ثانيا: اهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ثقافة التأمين وأهم التحديات التي تواجهها في العراق ووضع الحلول المناسبة للتغلب على هذه التحديات، ويمكن توضيح أهمية البحث بما يأتي:ـ

-1- دراسة واقع التأمين في العراق.

2- معرفة وتشخيص مدى تأثير التحديات على قطاع التأمين في العراقي.

**ثالثا : فرضية البحث**

بني هذا البحث على عدد من الفرضيات يمكن تلخيصها بما يأتي :

1. وجود علاقة طردية تربط بين قطاع التأمين والتحديات التي تواجه هذا القطاع ، فكلما عظمت هذه التحديات تراجعت ثقافة التأمين والعكس صحيح.

2ـ وجود علاقة عكسية بين التأمين والوعي التأميني، إذ أن التأمين يتراجع في حال عدم توفير الوعي التأميني عن طريق الاعلان والترويج وزيادة قنوات التوزيع، والعكس صحيح. 3 ـ يرتبط قطاع التأمين بعلاقة طردية بالوضع الامني، فكلما تعاظمت خطورة الوضع الامني تعاظمت الحاجة للتأمين من خلال اقناع الجمهور المؤمن لهم بالتأمين وذلك لتقليل الاخطار المترتبة على زيادة خطورة الوضع الامني والعكس صحيح.

**رابعاً : أهداف البحث**

يهدف البحث إلى ما يأتي :

1 ـ تسليط الضوء على مفهوم التأمين بشكل عام.

2 ـ التعريف بأنواع التأمين وشروط تطبيقه.

3 - التعرف على شروط عقود التأمين بين المؤمن والمؤمن عليه.

4- التعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين ووضع الحلول المناسبة لها.

**خامسا : مناهج البحث**

لقد اعتمدت الباحثون على المنهج الوصفي والتحليلي حيث انه قد تمت الاستعانة من خلال المنهج الوصفي بعدد من المصادر العلمية والبحوث والدراسات والدوريات والمجلات العربية، أما المنهج التحليلي فقد تم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي والأساليب الإحصائية .

**سادسا : حدود البحث**

1. الحدود المكانية : شملت الحدود المكانية شركة التأمين الوطنية عينة للبحث.

**الفصل الثاني**

**أولا : نشأة التأمين:**

لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم".(1)

وهناك من عرفه على أنه " الزايدة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة الحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج.

وتجد كذلك من بين هذه التعاريف " يتحلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا " . (1)

وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي ".

وعرف بأنه " الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في إقتصاد ما".(2)

إن تأمين المخاطر في الاقتصاد الحديث هو مهمة متعددة الأبعاد, أذ إنه عمل معقد يتفاعل مع العديد من جوانب حياتنا. ولايمكن قياس أهمية صناعة التأمين للاقتصاد إلا جزئيًا من خلال الحجم الهائل لأعمالها ، وعدد موظفيها في أي بلد , دولة ، أو الأصول الخاضعة للإدارة ، أو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. أذ إنه يلعب في الواقع دورًا أكثر جوهرية في عمل المجتمع الحديث ، كونه شرطًا مسبقًا ضروريًا للعديد من الأنشطة التي لن تحدث لولا التأمين (2).

**ثانيا : اهمية التأمين :ـ**

يعد التأمين مكونًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية ، وتتعلق هذه الاهمية بالمساهمات التي يقدمها التأمين لتنمية الاقتصاد الحديث. أوراق جنيف (2007) 32 ، 211-221.

1. تتمثل الوظيفة الأساسية للتأمين في منح الأمان للأفراد ووحدات الاقتصاد القومي ضد

الأخطار التي يترتب عليها أضرار مادية لا يمكن التنبؤ بها مقدمًا.

1ـ ابوبکر، سيقو، عبد احمد وليد إسماعيل، أدارة الخطر و التأمين طع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

2ـ هوشيار معروف,تحليل الاقتصاد الكلي,الطبعه الاولى,دار الصفاء للنشر والتوزيع,عمان,2005,ص 347

**2**- يساعد التأمين على توسيع نطاق الائتمان، الذي يعد ضروريًا لكل المشروعات، ومن ذلك على سبيل المثال: حالة القروض برهن عقاري؛ حيث يمتنع المقرض عن منح الائتمان، إلا إذا اطمأن إلى أن العقار مؤمن عليه ضد الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها.

3- يعمل التأمين على أن يظل المواطن قادرًا على الكسب وأن لا يصبح عبئًا، وبهذا يظل المواطن بمثابة أصل منتج ولا يتحول إلى التزام مما يوفر الحماية لأسرته.

4- تقوم شركات التأمين، في مقابل منح الأمان، بجمع أقساط التأمين من المؤمن لهم؛ وهي بهذا تعلب دورًا في تجميع المدخرات القومية.

5- تكوين رؤؤس الأموال: بما أن التأمين يلعب دورًا مهمًا وفعالًا في تجميع رؤوس الأموال؛ وذلك من خلال الوقت الطويل بين تجميع الأقساط من المستأمنين(أي تحقيق أيراد لشركة التأمين) وسداد التزاماتها المتمثلة في التعويضات أو المبالغ المدخرة للمستأمنين(أي التزامات الشركة)؛ فإنها تعمل على استثمار تلك الأموال التي كونتها الشركة لديها وتعود على المجتمع بفوائد اقتصادية(1).

6- تقوم شركات التأمين بأداء وظيفة رقابية تتمثل في محاولة منع حدوث الخطر، حيث تلعب قواعد وشروط التأمين في حد ذاتها دورًا بارزًا في التقليل من حدوث الأخطار؛ فكلما قل حدوث الخطر انخفض القسط؛ ما يدفع المؤمن لهم إلى بذل الجهد للتقليل من حدوث تلك الأخطار.

7- عامل من عوامل الوقاية: إذ إن التأمين يعمل على تجنب المخاطر، والتقليل من الحوادث بقدر الإمكان؛ ولذلك فإنه يمثل عاملًا من عوامل الوقاية في المجتمع. ويمكن تحقي**ق ذلك** بوسائل متعددة مثل: قيام شركات التأمين بدراسة أسباب وقوع المخاطر المختلفة كالحرائق وإصابات العمل، وحوادث المرور والعمل على تجنبها واتخاذ ما يلزم من الوسائل والاحتياطات لتقليل فرص وقوعها

8- تحسين ميزان المدفوعات؛ فزيادة الصادرات غير المنظورة؛ فمثلًا: المبالغ التي تحصل عليها شركات التأمين من عملات صعبة مقابل الخدمات التأمينية التي تقدمها للأجانب أو من عائد استثماراتها في البلاد الأجنبية، وعائد إعادة التأمين التي تباشرها، والمتحصلات التي تظهر من العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين- تزيد قيمتها كلما زادت الخدمات التأمينية لتي تؤديها الشركات الوطنية للأجانب (2) .

1ـ فؤاد عزمي الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وإدارة دار الميسرة للنشر والطباعة عمان، الأردن، 2004.

2ـ المغربي عبد المجيد عبد الفتاح إدارة المنشآت المتخصصة البنوك . منشأت التأمين ط 1. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2009.

**ثالثا : معوقات قطاع التامين بالعراق:ـ**

**1- محدودية الغطاء التأميني :** أن اغلب الشركات العاملة في السوق العراقي في وقتنا الحالي ينحصر انتاجها على الوثائق الكلاسيكية للتامين كوثائق الحريق والحوادث العادية ووثائق التامين البحري والهندسي وأن انقطاع العراق وسوقه التأميني عن الاسواق العالمية قد حرمه من الاطلاع على آخر التطورات في جميع المجالات التأمينية ومنها اغطية التأمين المستحدثة أو التي تم تعديلها عن الأغطية القديمة.

**2 ـ القوانين والتشريعات :** بعد أن تم رفع الحصار الاقتصادي عن العراق عقب سنة (2003) كان الأمل كبير أن يعود سوق التأمين العراقي ويسترد مكانته المرموقة، إلا أن ما حدث هو العكس، حيث صدر قانون تأمين رقم (10) لسنة (2005) الذي قام بتحديد فرص تطور شركات التأمين التي تعمل في العراق من خلال عدم اشتراطه وجوب التأمين على الاموال الموجودة داخل العراق أو التي ترد اليه لدى شركات التأمين العراقية أو أي فرع للشركات الاجنبية المسجلة في العراق، حيث تسبب هذا القانون بتقليص العمل الانتاجي للشركات العراقية بشكل ملحوظ وكبير وخروج اقساط التأمين خارج العراق . (1)

3**- الارهاب ودوره في تحديد النشاط التأميني في العراق**

أن المشرع العراقي وقبل صدور قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة (2005) لم يضع أي تعريف لمصطلح الارهاب سواء جريمة مستقلة أو ظرفا مشدداً في الجرائم القائمة في قانون العقوبات العام أو القوانين الخاصة الأخرى، وعند صدور قانون مكافحة الارهاب سنة (2005) وضع المشرع التعريف للإرهاب على أنه : كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة باستهداف فردا أو مجموعة افراد أو جماعات او مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار والوحدة الوطنية في العراق أو ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقاً الغايات ارهابية ( عامر : 2009 )هذا ويمثل الارهاب تحدي خاص لشركات التأمين لعدة أسباب وهي : ( صالح : 2010 : 92) أمكانية وقوع خسائر هائلة : ويعتبر هذا الأمر أكبر تحدي يهدد وجود الشركات في قطاعالتأمين. (2)

4**- صعوبة التسعير:** أن نقص السجلات التاريخية وعدم معرفة العمليات الارهابية والتنبؤ بها كل هذه العوامل جعلت من المستحيل على شركة التأمين أن تقوم بتسعير تأمين الارهاب حيث أن الاسعار العالية تقلل من عملية شراء التأمين في حين الاسعار القليلة تؤدي إلى أنهيار مالي لشركات التأمين. الخسائر النادرة: إن احتمال وقوع الخسائر الكبيرة وغير المتكررة يطلب تكوين احتياطي عبر الزمن الأمر الذي يخلق مشكلتين هي ان الخسارة قد تحدث قبل تجميع الاحتياطيات وأن الضرائب تزيد من صعوبة بناء التعويضات.

1ـ الزهيري بشير محاسبة شركات التأمين مديرية الكتب الجامعية، دمشق 2002 4 زیدان، سلمان، إدارة الخطر والتأمين، ط 1 ، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013.2

2ـ اسماعيل محمد بن قانه, اقتصاد التنمية )نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات( , الطبعه الاولى, دار اسامة للنشر والتوزيع,عمان, 2012,ص 10

**5- غياب الوعي التأميني :** أن شركات التأمين لم تقوم باستهداف المواطنين سواء من حيث زيادة الوعي التأميني لديهم أو من حيث توفير الخدمات التي يحتاجونها ويقوم بقبولها، ولم تكن هناك محاولات حقيقية للاستفادة من هذا المجال بالشكل الذي يحقق للعملاء خدمات تأمينية مع الحاجات الاخرى التي تشيع رغبات الأفراد، وأن من الضروري القيام بخلق ثقافات تأمينية لدى المواطنين والقيام بتحسين صورة القطاع التأميني لديهم وبناء جسور الثقة المتبادلة بين شركات التأمين وبين المواطنين وذلك بترسيخ وتعميق الفكر لدى الجمهور بأن شركات التأمين لديها مهمة أساسية هي تعويض المواطن عما يصيبه من الخطر وليس جمع الاقساط منه فقط (1).

**6ـ شركات التأمين غير العراقية :** قيام شركات ألتأمين غير العراقية وغير المسجلة لدى وزارة المالية وغير المجازة بالاكتتاب لدى الاعمال العراقية في اوطانها , لذلك تحرم شركات ألتأمين العراقية من مزاولة حقها بالاكتتاب بأعمال التامين , ولقد ادى ذلك أن تخسر الملايين من الدولارات.

**7ـ ضعف النصوص الخاصة بالعقود الحكومية :** عدم وجود نص بالعقود الحكومية يلزم الشركات الاستثمارية بألتامين داخل العراق , ممايسبب خسائر كبيرة لشركات التامين , أذ تلجأ الشركات والمؤمن له الى شركات تأمين عربية وأجنبية من دون الرجوع الى الشركات المحلية العراقية , وأن الحصول على الحماية التامينية من الخارج من دون المرور بشركات التأمين العراقية , يشكل ضررا ماديا كبيرا لقطاع التأمين في العراق.

**8ـ التضخم يشكل تحدي كبيرللتخطيط المالي :** يؤثر على أقساط التأمين المستحصلة من جمهور المؤمن لهم على التعويضات المدفوعة ولهذا ان شركات التامين في احتسابها لسعر التأمين تأخذ بنظر الاعتبار التضخم المتوقع خلال سنة التامين والسنوات اللاحقة التي تكون فيها تسوية المطالبات بالتعويض, لتسوية تأمينية قبل مرور سنة أخرى وربما سنتين أن لم يكن أكثر.

**9ـالالتزام بالتامين المباشر على البضائع والسلع :** والتي ترد الى العراق عبر المصارف , عند فتح الاعتماد المستندي , ومنح اجازة الاستيراد أذ يطالب المستورد بوثيقة تأمين سارية المفعول للبضاعة صادرة من قطاع التامين العراقية حصرا(2) .

**10ـ اضافة نوع اخر من عقود الاستيرادات الخارجية :** ويكون على اساس عقود الاستيراد بالبيع الدولي , بدلا من عقود الاستيراد التي يكون فيها دفع اقساط التأمين للبائع الاجنبي , ضمن قيمة البضائع المستوردة ,أذ ان هذا الاجراء سوف يعطي فرصة واسعه لشركات التأمين العراقية لتوفير اغطية التأمين المناسبة للسلع المستوردة

1ـ مجلة الاقتصاد الخليجي,العدد29,ايلول,2016.

2ـ كرفوع,2013,ص 35ـ36

**11ـ العمل على أنشاء معاهد التدريب** : وهي متخصصة لضمان تواصل الاجيال مع الكوادر الفنية لادارة السوق ,فضلا عن توافر الدعم المخصص للبحث العلمي والتدريب لاكتساب الخبرات والمهارات الفنية اللازمة في مجال الخبرات الاكتوارية(1) .

**رابعا : الاجراءات الواجب توافرها في شركات التأمين**

يعد قطاع التأمين من الانشطة الاقتصادية المهمة لدعم القطاعات المصرفية والمالية والزراعية والصناعية , من خلال توفير الانواع المختلفة من الحماية التأمينية ضد الاخطار المستقبلية التي تواجه الافراد واموالهم , لذا لابد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة , ولتعزيز دوره في بناء الاقتصاد نسلط الضوء على النقاط التالية :

1ـ تطوير الرؤية التشريعية لقطاع التأمين لتنظيم السوق وفقا لمعايير وضوابط عالمية , والعمل على اصدار تعليمات الى الدوائر الحكومية بأضافة شروط التامين الى العقود الحكومية , وتوسيع اغطية التامين التي تقدم الى الضمان الاجتماعي والصحي للعاملين في المؤسسات الحكومية (2).

2 ـ أعادة النظر ببعض مواد قانون التأمين رقم 10 لسنة 2005 لانه يتضمن بعض المواد التي تسمح للشركات الاجنبية العاملة بالعراق بتغطية الاخطار في شركات تأمين أجنبية خارج العراق , وهذا يؤدي الى تسريب أقساط التأمين خارج العراق , وهذا بدوره له اثار اقتصادية سلبية على مجمل الايرادات (3).

1ـ سلام موسى اسامة عزمي شقبري نوري ادارة الخطر والتأمين، ط 1. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

2ـ المغربي عبد المجيد عبد الفتاح إدارة المنشآت المتخصصة البنوك . منشأت التأمين ط 1. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2009.

Inran 25-47-51 Kugler.، 3. M. and OfighiR. (2005) Despre igre Evidence

**الفصل الثالث**

**المبحث الاول**

**1ـ مصادر الاموال في شركات التأمين**

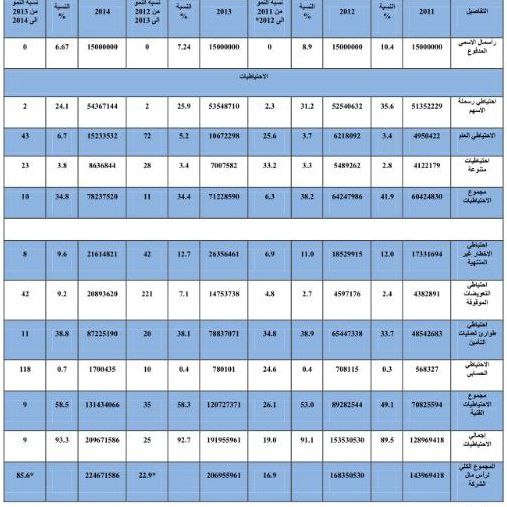
تتجمع لدى شركات التأمين أموال كثيرة نتيجة لوجود مصادر متعددة للاموال مثل رأس مال الشركة والاحتياطيات الراسمالية والمخصصات الفنية (احتياطي حملة الوثائق) وبجمع هذا المبلغ يكون رصيد الشركة يتطلب أستثماره وكالاتي (1):ـ

1. أموال المساهمين وحقوقهم : وتتمثل برأس المال المدفوع و ألاحتاطيات الرأسمالية والتي كونتها شركة التأمين من الارباح لدعم مركزها المالي لمواجهة أي ظروف .

كما هو مبين بالجدول رقم (1) .

الجدول (1)

المجموع الكلي لرأس مال شركة التامين الوطنية للمدة من 2011 الى 2014 (المبلغ بالاف الدنانير)



**المصادر 1.جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2011 ص22.**

1. **جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2012 ص22.**
2. **جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2013 ص24.**
3. **جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2014 ص24.**
4. **جرى أحتساب النسب والمجموع الكلي لرأس مال الشركة بألاعتماد على بيانات الجدول نفسه.**
5. **جرى احتسابها بألاعتماد على المعادلة الاتية : سنة المقارنة – سنة الاساس /سنة الاساس \*100.**

وهذا الارتفاع يعود لضرورة احتفاظ شركات التامين باموال احتياطية لمواجهة الازمات المستقبلية او المطالبات التي قدمة لها و لم يتم تسويتها او تسديدها فضلا عن قيام الشركة باصدار وثائق على طول السنة لذا لابد ان تحتفظ بمبالغ مالية لمواجهة الاخطار أما في عام (2014) (1) , فنلاحظ انخفاضا في المجموع الكلي المتجمع لدى شركة التامين الى 20602320056 ويعود سبب ذلك الى انخفاض في احتياطي الاخطار غير المنتهية الى 2719138000بمعدل نمو بل سالب 51 بسبب ان الجزء الاكبر من الاعمال المتعاقد مع المصارف و الدوائر الحكومية تبدأ في 1/1 من السنة اما بلنسبة لسبب زيادة احتياطي التعويضات الموقوفة فيعود ذلك الى عدم اكتمال متطلبات التعويض من حملة الوثائق و المستحقين بهدف التوسع في الاكتتاب في مجال التامين ولمواجهة الاخطار الكارثية جرى زيادة احتياطي الطوارئ الى 4765000000بمعدل نمو 89%, فضلا عن انخفاض عن في احتياطي الحسابي الى 138062055000بمعدل نمو 2%بسبب انخفاض في نمو الوثائق,و اجمالي الاحتياط الفني الى 24851321 بمعدل نمو 3%. وكما نلحظ ارتفاع في مجموع الاحتياطات الفنية من حيث اسهمعا في زيادة المجموع الكلي لرأس المال المتجمع للشركة . وهذا يعود الى ارتفاع في مجموع احتياطي الاخطار غير المنتهية من 2142190000 عام (2011)الى 696301000عام (2012)بمعدل نمو223% يدل هذا على نمو الاعمال في الشركة بشكل كبير خلال السنة(2).

**2ـ احتياطي التعويضات الموقفة**

وبالنسبة الى احتياطي التعويضات الموقوفه فنلاحظ ارتفاعها من 488121000 عام (2011) الى 1111724000 عام (2012) بمعدل نمو 128% , ومن ثم الى 2623766000بمعدل نمو 136%بسبب اكتمال متطلبات التعويض من حملة الوثائق و المستحقين . كما يلحظ النمو الاحتياطي الحسابي للتامين الفردي بسبب نمو الوثائق, و بهدف التوسع في الاكتتاب في مجال التامين العام و لمواجهة الاخطار الكارثية جرى زيادة احتياطي الطوارئ (شركة التامين الالعراقية /تقرير مجلس الادارة 2013:14 ) اذ إرتفع الى 9094190000عام (2011)الى 10872580000عام (2012)بمعدل نمو 30%و من ثم الى 13544796000عام(2013) كذلك بلنسبة لاحتياطي الطوارئ اذ ارتفع من 146300000 عام (2011) الى 251500000 عام (2013)بمعدل نمو 68% (3).

**3ـ مجالات الاستثمار في شركات التامين وانواعه**

تتكون لدى شركات التأمين موارد مالية كبيرة لانها من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا.كما ذكر سابقا يجب عليها تغطية التزاماتها التي تتحق في المستقبل فتقوم بأعادة استثمارهذه الاموال من خلال التوضيفات المالية وتحقيق عوائد و مكاسب مالية.

1ـ ال شبيب دريد كامل الاستثمار والتحليل الاستثماري دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2ـ  شكري بهاء بهيج إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق. عمان. دار الثقافة للنشروالتوزيع، 2011

3ـ الطلبوني جهاد .فراس دراسة الجدوى الاقتصادية دار كنوز المعرفة العلمية للنشروالتوزيع، عمان 2011 .

**لذا يمكن ملاحظة مجالات الاستثمار في شركتي التامين الوطنية و العراقية من خلال الجداول الاتية:ـ** أولا:شركة التأمين الوطنية: ويمكن ملاحظة انواع الاستثمار للشركة بالجداول الاتية:ـ



المصادر :

1ـ جمهورية العراق.وزارة المالية شركة التامين الوطنية تقرير مجلس الادارة(2011): ص 22.20

2ـ جمهورية العراق.وزارة المالية شركة التامين الوطنية تقرير مجلس الادارة(2012): ص 22.20

3ـ جمهورية العراق.وزارة المالية شركة التامين الوطنية تقرير مجلس الادارة (2013): ص 24.23

4ـ جمهورية العراق.وزارة المالية شركة التامين الوطنية تقرير مجلس الادارة(2014): ص5

نلاحظ من 2727412 % إلى2296241 بنسبة3.23 % عام2013 وبمعدل نمو 40 % يعود ذلك إلى شراء قطعة ارض في محافظة بابل بمبلغ1237000 عام2013 ومن ثم ارتفع إلى4641679 بنسبة4.7% وبمعدل نمو14 .% أما بالنسبة للاستثمارات المالية طويلة ؤلاجل فقد تراوحت النسب بين47.1 % عام2011 ومن ثم انخفضت إلى42.1 % عام2014 وبمعدل نمو1 % . 1)

1.Rr. (2006) al Review- Natural Canopies 2000. Knowledge Series- Topics Geo. ،. Munich Munich Re

إما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الاجل فيقصد بها الاستثمارات المؤقتة التي تخطط المنشأة لبيعها بعد مدة قصيرة من شرائها مثال ذلك (شهادات إلايداع) التي يتحدد تاريخ استحقاقها بالتفاوض و البنك التجاري ,والتي يسهل التصرف بها بالبيع عند الحاجة ؛ إذ تحتفظ بها المنشأة استجابة لمتطلبات النشاط . كما تتميز هذه الاستثمارات بقصر المدة إذ تتراوح بين سنة إلى سنتين وهذا النوع من الاستثمارات المالية تكون أكثر انتشارا , إذ نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية مدة اقل من سنتين والتسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل.

ارتفعت نسب هذه الاستثمارات من92.9 % عام2011 إلى63.2 %2013 وبمعدل نمو22 %ومن ثم انخفضت هذه النسبة92.11 % عام2014 بسبب تخفيض حجم الودائع, وبالنسبة لصافي قيمة الاستثمارات فقد انخفضت من26613024 عام2011 إلى26462332عام2014 وبمعدل من14 % إلى(23 )%بسبب تخفيض حجم الودائع .إ ما بالنسبة لمبالغ الاستثمار فنلاحظ تذبذب في المبالغ, إذ نلاحظ انخفاضها من672.03 عام2011 إلى24.2 عام2013 و(269.7) عام2014 نتيجة انخفاض في حجم الاموال المخصصة للاستثمارات في المجالات المختلفة إذ انخفض معدل النمو من14 % للعامين2012ـ2013 إلى(23 )% للعامين2013-2014 للاسباب التي ذكرت أعلاه (1).

**4 : شركة التأمين العراقية**

أما بالنسبة للاستثمار في شركة التأمين العراقية فأنها تستثمر فوائضها النقدية في أربعة مجالات ( :تقرير شركة التأمين الوطنية:2011 :17).

1- الاستثمارات العقارية .

2- المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص.

3ـ منح القروض العقارية(221) وبنسبة600 % عام2014 على الرغم من الانخفاض عام2013 .

يمثل هذا الارتفاع قيام الشركة باستثمار أموالها في المجالات المربحة المتمثلة في إيداع الاموال لدى المصارف والحصول على نسبة فائدة مرتفعة , الا أنه من الناحية الاقتصادية هذا لا يمثل مجال استثمار ناجح فمن الممكن أن تتعرض هذه الاموال إلى معدلات تضخم مرتفعة تفقدها قيمتها الحقيقية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات.

إما فيما يخص الاستثمار في القروض فنلاحظ ارتفاعها من3621227000 وبنسبة21.2% عام2011 إلى 3172226000 وبنسبة72.9 % عام2014 يعود هذا الارتفاع إلى زيادة أنواع القروض السكنية المتمثل في تمويل العقارات أو الشقق السكنية ,أو القروض الزراعية التي تمول أنشطة استصلاح الاراضي وزراعتها , عن القروض التجارية والصناعية هذا فضلة انه يمثل فرصا ناجحة للحصول على العوائد الاستثمارية المرتفعة (2).

1ـ الطائي، يوسف حجيم وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط 1 دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2011.

2ـ الطلبوني جهاد .فراس دراسة الجدوى الاقتصادية دار كنوز المعرفة العلمية للنشروالتوزيع، عمان 2011.

إما سبب الانخفاض في نشاطها الاستثماري فيعود إلى التغير في المستوى العام لأسعار وارتفاع معدلات التضخم وتغيير هيكلية الاقتصاد العراقي , عن عدم استقرار الاوضاع الامنية خلال العاميين الاخيرين, كان الدور الواضح في هبوط قيمة وثيقة التأمين على الحياة وضآلة أرباحها , إذ تختلف هذه الوثيقة عن الانواع الاخرى لوثائق التأمين لطول مدة التأمين فيها , فضلا عن انها من الوثائق الادخارية أذ يتألف قسطها من جزئين (1):ـ

**الاول ـ قسط الخطر .**

**الثاني ـ قسط الادخار .**

والذي يتأثر بشكل كبير بالاسباب المذكورة أعلاه , وعلى الرغم من إن ألاجراءات المتخذة من إدارة الشركة لتنمية استثماراتها , أالا أن الاستثمارات بدورها متعثرة اعتمادها على الفائدة المستحصلة من المصارف الحكومية عن الودائع الثابتة وبنسبة مرتفعة من جمالي الاستثمارات( .تقرير شركة التأمين العراقية : 2014:40).

**نستنتج من ذلك** : ان شركة التأمين العراقية تعمل على تنويع محافظها الاستثمارية لتواجه المخاطر المختلفة هذا وفضلا عن الحصول على عوائد معقولة , وأن حجم الاستثمار في المجالات المختلفة يختلف من حيث الاهمية النسبية لكل نوع من الاستثمارات. إما بالنسبة لمبالغ الاستثمار فنلاحظ انخفاضها من22263.71 عام2011 إلى(1179234) و(231342.32 ) في عام 2013 و 2014 لألسباب التي تم ذكرها(2) .

بعد أن جرى التطرق إلى حجم الاستثمارات ومجلاته في شركتي التأمين الوطنية والعراقية نلاحظ أن مبالغ الاستثمارات في الشركتين لم تحقق تطور كبيرا خلال مدة البحث , إذ نمت بمعدل منخفض إلى أن وصلت إلى معدل نمو بالسالب في عام2014 , ويعود سبب ذلك إلى الظروف الامنية التي تعرضت لها البلد , وتوقف العديد من المشاريع (3).

1ـ طعيمة ثناء محمد محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفقاً الأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين التبارك للطباعة والنشروالتوزيع، 2002.

2ـ عريقات عقل. د حربي محمد سعيد جمعة (التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق)، ط 2 دار وائل للنشر، عمان، 2010 13 .

Outreville.، F. (1990) ،. Ward، D. and Ziebrug، R. (2000) De inu4. Sanomic.! 3.OECD

**قائمة المصادر**

1ـ ابوبکر، سيقو، عبد احمد وليد إسماعيل، أدارة الخطر و التأمين طع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

2ـ هوشيار معروف,تحليل الاقتصاد الكلي,الطبعه الاولى,دار الصفاء للنشر والتوزيع,عمان,2005,ص 347.

3ـفؤاد عزمي الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وإدارة دار الميسرة للنشر والطباعة عمان، الأردن، 2004.

4ـ المغربي عبد المجيد عبد الفتاح إدارة المنشآت المتخصصة البنوك . منشأت التأمين ط 1. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2009..

5ـ الزهيري بشير محاسبة شركات التأمين مديرية الكتب الجامعية، دمشق 2002 4 زیدان، سلمان، إدارة الخطر والتأمين، ط 1 ، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013

6ـ سماعيل محمد بن قانه, اقتصاد التنمية )نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات( , الطبعه الاولى, دار اسامة للنشر والتوزيع,عمان, 2012,ص 10.

7ـ مجلة الاقتصاد الخليجي,العدد29,ايلول,2016.

8ـ كرفوع,2013,ص 35ـ36

9ـ سلام موسى اسامة عزمي شقبري نوري ادارة الخطر والتأمين، ط 1. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

10ـ.جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2011 ص22.

11ـ جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2012 ص22.

12ـ جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2013 ص24.

13ـ جمهورية العراق . وزارة المالية . شركة التأمين الوطنية تقرير مجلس الادارة 2014 ص24.

14ـ جرى أحتساب النسب والمجموع الكلي لرأس مال الشركة بألاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

15ـ جرى احتسابها بألاعتماد على المعادلة الاتية : سنة المقارنة – سنة الاساس /سنة الاساس \*100.

16ـ ال شبيب دريد كامل الاستثمار والتحليل الاستثماري دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

17ـ شكري بهاء بهيج إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق. عمان. دار الثقافة للنشروالتوزيع، 2011.

18ـ الطائي، يوسف حجيم وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط 1 دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2011.

19ـ الطلبوني جهاد .فراس دراسة الجدوى الاقتصادية دار كنوز المعرفة العلمية للنشروالتوزيع، عمان 2011.

20ـ طالب الموسوي حسن علاء ،فرحان حيدر يونس محمد فائز إدارة المؤسسات مدخل فكري معاصر، طبع دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

21ـ طعيمة ثناء محمد محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العلمي وفقاً الأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين التبارك للطباعة والنشروالتوزيع، 2002.

22ـ عريقات عقل. د حربي محمد سعيد جمعة (التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق)، ط 2 دار وائل للنشر، عمان، 2010 13 .

23- المغربي عبد المجيد عبد الفتاح إدارة المنشآت المتخصصة البنوك . منشأت التأمين ط 1. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2009.

المصادر الانكليزية

Inran 25-47-51 Kugler.، 1. M. and OfighiR. (2005) Despre igre Evidence

Leke 2. P. (28) L'assurance et san robe polpendirant dans les soumis modemes . ، Ree Rigs 63: 105-108

Rr. (2006) al Review- Natural Canopies 2005، 3. Knowledge Series- Topics Geo. ، Munich Munich Re

Outreville، F. (1990) ،. Ward، D. and Ziebrug، R. (2000) De inu 4. Sanomic.! OECD